خلق قيادتين في القطاع الاولى «قيادة قوات الجيش الاسرائيلي لقطاع غزة وشمال سيناء » يقودها «ضابط كبير» يخضع مباشرة لقيادة المنطقة الجنوبية التي يقف على رأسها الزعيم « اريك شارون » ومسؤوليتها الحفاظ على الامن ، والثانية « قيادة منطقة قطاع غزة وشمال سيناء » ، يرأسها الزعيم الثاني « يتسحاق هوناق » ، ومسؤوليتها الاعتناء بالشؤون المدنية .

وترمي السلطات الاسرائيلية من وراء ذلك الى ان ينشط كل جهاز في مجاله ، حيث يقتصر نشاط القيادة الاول على مطاردة رجال المقاومة بينما تنشط القيادة الثانية في تقديم الخدمات للمدنيين، على أمل ان تؤدي عملية الفصل هذه في الاجهزة الى عزل المقاومة عن الشعب ، وبالتالي تصفيتها ، غير أن القائد السابق للقطاع ، الذي اكتسب خبرة عشرين شهرا من العمل هناك يعارض عملية الفصل لانه يرى « ان المشاكل العسكرية والمدنية في القطاع متشابكة ، ولا يمكن الفصل بينها » واشار الى « ان المنظمات الارهابية في القطاع منظمة بشكل سري ، وتعتمد على الرغبة القومية الجامحة التي تختلج في صدور السكان المدنيين » (معاريف ٧١/٤/٢) . ومع ادراك المؤسسة العسكرية لوجهة نظر القائد السابق الا انه يبدو انها وصلت الى قناعة بأنه من غير الممكن الاستمرار في « سياسة اليد القوية » التي انتهجتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي تجاه القطاع قرابة اربعة اعوام ، والتي كانت نتائجها بعكس ما تتوخاه تلك السلطات. ولذلك قررت انتهاج سياسة اخرى شبيهة بالسياسة المتبعة في الضفة الغربية .

ما هي ملامح هذه السياسة الجديدة ؟ تقول صحيفة هآرتس (٧١/٤/٢٨) : « ان السياسة كما تبدو اليوم ، هي معالجة اوسع في منح خدمات للمواطنين وفي تنفيذ اعمال تطوير في مدن القطاع . وكذلك البدء باعمال اجتماعية تشمل عرض افلام في المدارس والمستشفيات ، وتنظيم رحلات من غزة الى اسرائيل ، واقامة مكتبة متنقلة في القطاع ، وانشاء عشرات من ميادين الملاهي في مدن القطاع . وكذلك ايجاد عمل لكل عاطل عن العمل خاصة لاولئك الذين يتسكعون طيلة اليوم دون اي عمل . ومن الطبيعي أن هؤلاء ينجذبون الى الاعمال التخريبية اكثر من الاخرين . كما ويبدو انه ستدرس امكانية اصدار صحيفة في قطاع غزة ، كما هو الحال في الضفة الغربية ، ذلك لان السكان في القطاع معزولون تماما عن الاحداث التي تقع هناك ويستقون الاخبار من خلال اجهزة الراديو والتلفزيون التي تكثر من الحديث حول اعمال التخريب .. » . ومن اجل تخفيف عبء هذه السياسة الجديدة عين القائد الجديد لمنطقة قطاع غزة وشمال سيناء مساعدين له ، الاول يتقن اللغة العربية ويلم جيدا بمشاكل القطاع ، سيكون مسؤولا عن الصحة والشؤون الاجتماعية ، بينما المساعد الثاني سيكون مسؤولا عن شؤون التطوير والاسكان والزراعة .

غير ان هذه السياسة الجديدة التي تحاول السلطات الاسرائيلية اضفاء روح التسامح عليها تحمل بين طياتها اخطارا جسيمة ونوايا مبيتة تفوق اخطار سياسة « اليد القوية » التي ورثتها. وقد كشفت صحيفة معاريف عن هذه الاخطار اثناء تطرقها لهذه السياسة الجديدة بقولها : « انه سيكون من الممكن ، مثلا ، نقل ما بين ١٠٠ — ١٥٠ الف لاجيء من القطاع الى مخيمات اللاجئين الخالية في الضفة وتوطينهم هناك ، وبذلك تقل الكثافة السكانية في القطاع ، مما من شأنه ان يؤدي الى تطوير نشط في المجال الصناعي ، لايجاد عمل دائم الى ٧٠ — ١٠٠ الف لاجيء الذين سيبقون في القطاع » واضافت : « ان هذا التوزيع للقوى البشرية في اماكن قريبة من المراكز الصناعية في البلاد بوسعه ان يحل المشكلة . ويمكن لهذه العملية ان تتم بسهولة عندما يكون هنالك تنسيق تام بين الضفة والقطاع ... » . ومع ذلك ، وبالرغم من كل الامال التي تعلقها اسرائيل على ما تسميه « بالسياسة الجديدة » في القطاع فان الالتحام المستهدف بين الشعب والمقاومة يبقى العنصر الاساسي لافشال مخططات سلطات الاحتلال الاسرائيلية . وقد برهن هذا الالتحام عن وجوده بعد اسبوع واحد من اعلان تلك السياسة ، حين خرجت جماهير مخيم جباليا للاشتراك في تشييع جنازة اربعة من الفدائيين استشهدوا في معركة مع قوات الجيش الاسرائيلي داخل المخيم . فقد تحولت المسيرة الجنازية الى مظاهرة ضد قوات الاحتلال ، وحاولت قوات الاحتلال التدخل في هذه المظاهرة الا « ان النساء اللواتي يتملكهن الغضب قمن برجم رجال الدورية الاسرائيلية بالحجارة ». وتقول صحيفة معاريف (٧١/٤/٨) « وفي غضون ذلك سمعت طلقات نارية من قبل الفدائيين » !